الصباح الاقتصادية
12
العدد 2774 - السنة العاشرة
الإثنين 26 شعبان 1438 - الموافق 22 مايو 2017
Monday 22 May 2017 - No.2774 - 10th Year

بمعدل سنوي يبلغ 4 في المئة

الروضان: الكويت تستهدف زيادة ناتجها الإجمالي «غير النفطي» في الأعوام الـ 5 المقبلة

■ مهدي: الكثير من المشاريع الشبابية والمبادرات سيبرز بوضوح على أرض الواقع مع نهاية الخطة الخمسية الثانية

خالد الروضان

خالد مهدي

■ وضعنا خريطة طريق للوصول إلى ارتفاع مدركات مؤشر بيئة الأعمال

قال الامين العام للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية الكويتي الدكتور خالد مهدي ان محاور وموضوعات (المنتدى الاقتصادي العالمي حول الشرق الأوسط وشمال افريقيا 2017) تنسجم مع خطة التنمية وبرنامج عمل الحكومة الكويتية.

جاء ذلك في تصريح ادلى به مهدي خلال مشاركته في اعمال المنتدى الذي تستضيفه منطقة البحر الميت بالأردن بهدف تشكيل مستقبل المنطقة ومواجهة التحديات امام الأجيال بحضور ومشاركة نخبة سياسية واقتصادية يتقدمهم رؤساء دول وقيادات حكومية وممثلو كبرى الشركات العالمية.

واشار الى تركيز المنتدى على مواضيع الشباب التي جاءت في مجملها متماشية مع برنامج الحكومة الكويتية «للتطوير» في خطة التنمية وضمن توجهات الدولة الاستراتيجية باعتبار ان اغلب المجتمع الكويتي هم من فئة الشباب في الوقت الذي تعد فيه تنمية رأس المال البشري من ركائز الخطة.

وعلى مستوى ريادة الأعمال ذكر ان «الكويت قطعت شوطا كبيرا في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة اذ يعد الاقتصاد المتنوع المستدام احدى ركائز الخطة بالاضافة إلى تخصيص الخطة برامج تحفيزية تخص الرياضة الشبابية».

ولفت مهدي الى تطرق المنتدى الى ايجاد البيئة الفاعلة (إيكو سيستم) من اجل الربط بين مكونات الاقتصاد المستدام وتحسين بيئة الاعمال وتسهيل الاجراءات المتعلقة بالتجارة بالاضافة الى تطوير القدرات البشرية عبر برامج الابتكار والإبداع وهو ما تقوم الكويت بتنفيذه حاليا.

وذكر ان الكثير من المشاريع الشبابية والمبادرات سيبرز بوضوح على أرض الواقع مع نهاية الخطة الخمسية الثانية (2015-2020) وذلك عبر دعم وتمويل (الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة) الذي يعد اكبر صندوق في العالم لدعم المبادرين برأس مال يقدر بنحو (سبعة مليارات دولار أمريكي).

واضاف مهدي ان مواضيع وورش العمل المتخصصة للمنتدى تلامس العديد من التحديات على المستويين الإقليمي والمحلي كما تعالج ثلاث قضايا رئيسية هي (الاقتصاد المعرفي) و(الاقتصاد الاحتوائي) و(المساعدات الإنسانية وتعزيز الحوار الدبلوماسي المحقق للاستقرار).

واوضح ان (الاقتصاد المعرفي) يعتمد على الابتكار وتمكين الشباب من الاتجاه نحو الثورة الصناعية الرابعة لخلق فرص عمل جديدة في حين يهدف (الاقتصاد الاحتوائي) الى احتواء فصائل المجتمع وطبقاته وتعزيز ريادة الأعمال لتحقيق الاستدامة في المجتمع.

وذكر انه شارك في ورشة عمل تتعلق بالطاقة وتحدياتها في المنطقة العربية والخليجية على وجه التحديد الى جانب ورش عمل متنوعة اخرى.

من جهته قال وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الشباب الكويتي بالوكالة خالد الروضان اليوم الاحد «ان الكويت وضعت خريطة طريق للوصول إلى ارتفاع مدركات مؤشر بيئة الأعمال في الأعوام الخمسة المقبلة وتحقيق زيادة في وظائف القطاع الخاص». جاء ذلك خلال مشاركة الروضان في الحلقة النقاشية التي اقيمت بعنوان (تيسير التجارة والاستثمار في المنطقة) ضمن اعمال اليوم الثالث الختامي للمنتدى.

وذكر ان «الكويت تعمل على زيادة ناتجها الاجمالي المحلي غير النفطي في الاعوام الخمسة المقبلة بمعدل سنوي يبلغ اربعة في المئة وذلك من خلال تحويل الكويت الى (مركز للتجارة البينية) عن طريق اربعة محاور اساسية».

واوضح الروضان ان المحور الاول يتناول تحسين بيئة الأعمال عبر تسهيل عملية الدخول الى السوق من خلال سرعة تأسيس الشركات والحصول على التراخيص اضافة الى اصدار قرار الترخيص للعمل من المنزل الذي انتهت وزارة التجارة من اعداده وفي طور وضع اللمسات الأخيرة عليه.

وذكر ان المحور الثاني يتعلق بايجاد فرص جديدة في الاقتصاد من خلال جلب الخبرات واستقطاب الشركات العالمية وتعديل القوانين والإجراءات بما يسهل عملية منح التراخيص الجديدة اضافة الى تعديل القواعد الحاكمة للأسواق بما يشجع المنافسة والفرص للمشاريع الجديدة.

اما المحور الثالث فذكر الروضان انه يتمثل بتوفير سبل النجاح للعمل وتهيئة البيئة لنمو من خلال تسهيل المعاملات الخاصة بالنشاط الاقتصادي وتوفير المعلومة بشكل ميسر بالاضافة الى الدعم المادي للمشاريع ورعاية الابتكارات وتحويلها الى مشاريع ناجحة وتسهيل الاستيراد والتصدير.

واكد في هذا المجال اهمية تسريع وتيرة تطوير البنى التحتية للتجارة البينية كالاراضي التجارية والصناعية والحرفية والطرق وخطوط المواصلات والمطارات والموانىء الى جانب توطين الصناعات والمنتجات الكويتية لدى المواقع العالمية للتجارة الالكترونية.

ولفت الى المحور الرابع الذي يتمثل بتطوير منظومة تشريعات ومنها القوانين التجارية وعلى راسها قوانين الشركات والوكالات التجارية والتأمين وقوانين جهاز حماية المنافسة وصندوق تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة اضافة الى هيئة تشجيع الاستثمار المباشر ومشاريع قوانين الاعسار وغيرها من المشاريع التي تقود الى تنمية حقيقية في بيئة الأعمال.

كما اكد ان قرارا وزاريا سيصدر الأسبوع المقبل بشان تنظيم منح تراخيص (الأعمال المنزلية) أو ما يعرف باسم (هوم بزنس).

وقال إن هذا القرار يضم أكثر من 18 نوع نشاط وعمل منزلي يمكن ترخيصها لافتا إلى ان هذه الخطوة تأتي ضمن الاجراءات المكثفة التي تقوم بها الوزارة لتحسين بيئة الأعمال في الكويت وتشجيع المواطنين للعمل الحر ضمن إطار قانوني ومنظم.

واضاف ان القرار مهم جدا للمبادرين في بداية مشروعاتهم الصغيرة قبل مرحلة الكيان المؤسسي وتكبد التكاليف للمس مدى نجاح المشروع المنزلي ومدى قدرة المبادر على النجاح فيه.

واوضح أن ترخيص (الأعمال المنزلية) سيمنح المبادرين غطاء قانونيا ورسميا كما هو الحال لدى كثير من الدول المتقدمة التي تعتمد اقتصاداتها على المشروعات الصغيرة مشيرا إلى شمول القرار انشطة وأعمالا منزلية محددة منها الأنشطة الخدماتية والإعلامية واليدوية والحرفية وانشطة تقنية المعلومات وغيرها.

وبين أن القرار يهدف إلى وضع تجارة (الأعمال المنزلية) تحت المراقبة والمتابعة من الجهات المعنية لافتا إلى أن ترخيص الأعمال المنزلية سيتم وفق ضوابط فنية وشروط محددة.

ومن جملة تلك الضوابط والشروط ذكر ما ينبغي أن يلتزم صاحب الترخيص به من إجراءات تتعلق بالأمن والسلامة والصحة العامة وحقوق الجيران وعمليات التخزين إضافة إلى الإقرار والتعهد بالسماح بإجراء زيارات ميدانية استكشافية من قبل الوزارة لموقع النشاط المنزلي.

واضاف انه استعرض امام بعض ورش العمل المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الناشئة ضمن أعمال المنتدى الخطوات «الجادة» التي تقوم بها الكويت لريادة الأعمال ودعم المبادرين والذي يعد هذا القرار أحدها. وكانت أعمال المنتدى الاقتصادي العالمي حول الشرق الاوسط وشمال أفريقيا 2017 بدأت يوم الجمعة الماضي وافتتحت جلساتها الرئيسية تحت شعار (تمكين الأجيال نحو المستقبل) بمشاركة عدد من رؤساء الدول وأكثر من 1100 شخصية من قادة الأعمال والسياسيين وممثلي مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والشبابية من أكثر من 50 دولة.

وركزت أعمال المنتدى وجلساته على محاور رئيسية عدة أهمها تحفيز الريادة والإبداع عبر التقنية الحديثة وبناء اقتصادات تضمن مشاركة الجميع والجهود الإغاثية والدبلوماسية الضرورية لمواجهة تحديات المنطقة وكيفية تسخير التكنولوجيا لتوليد فرص عمل جديدة وتشجيع ريادة الأعمال وتحفيز النمو الشامل.

كما تناول المنتدى تأثيرات الثورة الصناعية الرابعة على المجتمعات واقتصاداتها بصفتها المرحلة الأحدث في تطور الاقتصاد العالمي والتي تعد بحجم كبير من الفرص الناتجة عن التطور التكنولوجي والمعلوماتي في عدة قطاعات اقتصادية.

وشارك في أعمال المنتدى من الكويت الى جانب الوزير الروضان وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح والأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية الدكتور خالد مهدي والوكيل المساعد لقطاع المنظمات الدولية والتجارة الخارجية بوزارة التجارة الشيخ نمر الصباح وعدد من ممثلي الشركات الكويتية.

مؤشرات السوق تتلون بالأخضر

استهلت بورصة الكويت تعاملات بداية الاسبوع أمس الاحد على ارتفاع في أول جلسة بعد تدشين نظام التداولات الجديد إذ هيمنت حالات الترقب والانتظار على معظم أوامر المتعاملين منذ البداية وحتى قرع جرس الاغلاق.

وبدا من منوال الاداء العام للحركة على مدار ساعات الجلسة التباطؤ الواضح في اتخاذ قرارات الاوامر سواء بالشراء او البيع إذ كان التفاعل سلبيا ما انعكس على حجم السيولة التي انهت وتيرة الاداء في أقل معدلاتها بسبب العزوف عن الكثير من الاسهم خاصة الكبيرة. وشهدت اللحظات الاولى من الجلسة نوعا من جس النبض لكيفية تنفيذ الأوامر الفعلية لاسيما من جانب صغار المتعاملين وهو ما ترجمته حالة العزوف المؤقتة حتى تتضح الرؤية لانطلاقة النظام الجديد.

وظهر من الاداء العام ان الدقة كانت على الأسهم المضاربية الصغيرة خصوصا في مستهل الجلسة في حين شهدت الاسهم التشغيلية تحركات محدودة نظرا لان الكثير من المتعاملين لم يستوعبوا بعد النظام الجديد ما أثر على السيولة.

وسجلت البورصة خلال الأسبوع الماضي مكاسب سوقية تقدر بنحو 145 مليون دينار كويتي (نحو 474 مليون دولار) إذ وصلت القيمة الرأسمالية لإجمالي الأسهم المدرجة في السوق الرسمي إلى 7ر26 مليار دينار (نحو 3ر87 مليار دولار) بنمو نسبته 0ر55 في المئة عن قيمتها في الأسبوع قبل السابق حين بلغت 5ر26 مليار دينار (نحو 6ر86 مليار دولار).

وتابع بعض المتعاملين إيضاحا لشركة (الوطني) عن قيام بنك الكويت الوطني - مصر بتوقيع عقد قرض للشركة العربية لأنابيب البترول (سوميد) وإفصاح من شركة المعامل بخصوص العقد المباشر واعادة التداول في الشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة (استهلاكية) و(مينا) اعتبارا من أمس.

واهتم بعض المتعاملين بإفصاح من شركة (المال) بخصوص دعوى قضائية وتوقيع بنك الكويت الوطني ست صفقات ذات طبيعة خاصة وانسحاب شركة (المسالخ الكويتية) من السوق اعتبارا من اليوم علاوة على اعلان شركة (صفاة عالمي) بشان دعوى قضائية.

وتابع المتعاملون أيضا اتمام عمليات بيع لشخص مطلع على اسهم شركة (كي جي ال لوجيستك) واسهم شركة (اسس القابضة) واسهم شركة (اسيا كابيتال) الاستثمارية.

وبالنظر إلى الشركات التي كانت في بؤرة الارتفاعات تلاحظ انها كانت تدور حول (معادن) و(أولى تكافل) و(كفيك) و(ياكو) و(اغذية) فيما كانت فكانت شركات (ابيار) و(اعيان) و(اهلي متحد) و(مينا) و(التعمير) الاكثر تداولا.

واستهدفت الضغوطات البيعية وعمليات جني الأرباح أسهم العديد من الشركات في مقدمتها (قيوين ا) و(الامان) و(مينا) و(اسيا) و(ايفا) في حين استحوذت حركة مكونات مؤشر أسهم (كويت 15) على 3ر5 مليون سهم تمت عبر 302 صفقة نقدية بقيمة نحو 3 ملايين دينار (نحو 8ر10 مليون دولار).

وأقفل المؤشر السعري مرتفعا بنحو 3ر34 نقطة ليبلغ مستوى 6760ر16 نقطة محققا قيمة نقدية بلغت حوالي 6ر5 مليون دينار (نحو 3ر18 مليون دولار) من خلال 40ر8 مليون سهم تمت عبر 1583 صفقة نقدية.

ارتفاع جماعي للمؤشرات

الحجرف: نظام «ما بعد التداول» نقلة نوعية في تاريخ البورصة

جانب من المؤتمر الصحافي

في إطار جهودها الرامية في تعزيز مستويات التوعية بالسوق المالي، بادرت بورصة الكويت بتخصيص مكتب معلومات لخدمة الجمهور والإجابة عن أي إستفسارات تخص تطبيق نظام ما بعد التداول (المرحلة الانتقالية الأولى IPTM1) واستحقاقات الأسهم للشركات المدرجة، والذي دخل حيز التطبيق اعتبارا من 21 مايو 2017. ويقع مكتب المعلومات في قاعة التداول بمبنى شركة بورصة الكويت، بجانب المدخل الرئيسي، ليصبح بذلك متاح لكل شخص يرغب في الحصول على معلومات عن هذا النظام.

وسيعمل مكتب المعلومات بكامل طاقته إعتبارا من 21 مايو 2017، وبشكل يومي لمدة إسبوعين، خلال ساعات التداول.

ومن جانبها أكدت بورصة الكويت على حرصها الكامل توفير كافة قنوات التواصل التي تسهم في إبقاء جميع المستثمرين والأطراف المعنية على دراية بأكبر قدر من المعلومات، بشكل يسمح لهم بإدارة إستثماراتهم بكفاءة.

من جانبه أكد رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال الكويتية نايف الحجرف ان تطبيق المرحلة الانتقالية الاولى لنظام (ما بعد التداول) يعد نقلة نوعية غير مسبوقة في تاريخ بورصة الكويت.

وقال الحجرف في مؤتمر صحفي ان تطبيق هذا النظام جاء بعد تجارب طويلة حرصا من (أسواق المال) على الارتقاء ببورصة الكويت لتحاكي افضل الممارسات العالمية.

واضاف ان العمل في المرحلة الأولى لهذا النظام استغرق نحو عامين عبر فريق محترف عكف على انجازه لافتا الى صدور اكثر من 12 قرارا من اسواق المال لتلبية المتطلبات القانونية واللائحية والفنية ذات الصلة.

وذكر ان (أسواق المال) سخرت كل الموارد والخبرات والامكانات لضمان خروج المرحلة الاولى الى "النور" وذلك بالتعاون مع الشركة الكويتية للمقاصة وشركة بورصة الكويت والاشخاص المرخص لهم والمعنيين بهذه المنظومة من شركات الاستثمار والوساطة ومدراء المحافظ.

وحول حصول هيئة أسواق المال الكويتية على عضوية المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال (الايسكو) قال الحجرف انها تعد "شهادة بحسن التشريعات والتعليمات" التي صدرت عن الهيئة وترجمة لجهودها الرامية لاتباع أفضل الممارسات الدولية.

وأوضح ان الهيئة سعت منذ عام 2012 للتواصل مع (الايسكو) لتلبية متطلبات العضوية والشروط الواجب توافرها والعمل على استيفائها إذ تقدمت بطلب الانضمام للمرة الاولى في ديسمبر 2012 مضيفا ان المنظمة دعت بعد مراجعة الملف الى ادخال تعديلات على محتوى طلب العضوية.

وفي شأن تطورات صانع السوق ذكر الحجرف ان (أسواق المال) وضعت البنية التحتية لتفعيل دوره "لكن لم يتقدم احد حتى الان للقيام بدور صانع السوق".

وتتمثل تطبيقات المرحلة الانتقالية لنظام ما بعد التداول في توحيد دورة التسوية لتصبح ثلاثة ايام عمل بعد يوم التداول وآلية تحديد المواعيد المتعلقة باستحقاقات الاسهم والمساهمين المستحقين للتوزيعات لتتوافق مع الممارسات العالمية.

«سبائك»: توقعات بهبوط أسعار الذهب خلال الفترة القادمة

قالت شركة سبائك الكويت لتجارة المعادن الثمينة إن الذهب أغلق تداولات الأسبوع الماضي مرتفعا عند مستوى 1254 دولارا أمريكيا للأونصة مستفيدا من تراجع مستوى الدولار أمام سلة من العملات الرئيسية.

وأضافت الشركة في تقريرها الأسبوعي أن الذهب حقق مكاسب أسبوعية في بورصة (نيويمكس) نيويورك بلغت 19 دولارا لأول مرة منذ خمس أسابيع بتأثير واضح من ضعف أسعار الدولار أمام العملات الأوروبية وبأقل مستوى له منذ ستة شهور.

وأوضحت أن ضعف الدولار كان متوقعا نتيجة هروب المستثمرين من بورصات الأسهم الأمريكية والبحث عن الملاذات الآمنة مؤكدة أن الذهب هو المستفيد الأول من حالة عدم الاستقرار.

وتوقعت هبوط أسعار الذهب خلال الفترة القادمة بالقرب من حاجز 1200 و 1180 دولارا للأونصة وذلك بعد عودة ارتفاع سعر الدولار الامريكي وقيام المجلس الاحتياطي الفيدرالي الامريكي برفع أسعار الفائدة في شهر يونيو القادم.

وعن تعاملات الفضة الفائت (سبائك الكويت) بانها انهت تداولات الأسبوع الماضي مرتفعة 8 سنتات لتكون قريبة من مستوى 17 دولارا للأونصة الواحدة متأثرة بزيادة حجم التداولات الالكترونية متوقعة أن زيادة الطلب الصناعي بجانب طلب أسواق المعادن الثمينة أهم أسباب ارتفاع الفضة خلال الفترة القادمة.

وعن باقي المعادن قالت إن أسعارها توحدت اتجاهاتها مع حركة الذهب والفضة حيث ارتفع البلاتينيوم 10 دولارات ليغلق عند مستوى 942 دولارا للأونصة في حين انخفض البلاديوم 56 دولارا ليبلغ مستوى 756 دولارا للأونصة.

وبينت أن الأسواق المحلية تفاعلت مع هبوط الذهب حيث انتعشت المبيعات في معظم الأسواق خصوصا المشغولات الذهبية والسبائك الصغيرة مما زاد الإقبال على الشراء وارتفاع مبيعات السبائك والتولات والليرات والذهب الخام.

يذكر أن الأونصة إحدى وحدات قياس الكتلة وهي مستخدمة في عدد من الأنظمة المختلفة لوحدات القياس وتسمى أيضا الأوقية وتساوي 349ر28 غرام فيما تساوي باعتبارها وحدة قياس للمعادن النفيسة 103ر31 غرام.